

موضوع البحث: فاعلية القضاء في توفير الرقابة على القرارات الإدارية التقديرية

مشكلة البحث:

تتفق البحوث القانونية على أن الرقابة القضائية على العمل الإداري ليست مطلقة ولا جامدة ولكنها نصت على بعض القيود المحددة، حيث أن الرقابة المطلقة من شأنها شل عمل السلطة التنفيذية مما يمنعها من القيام بالمهام الموكلة بها.

أهميته:

يستجيب هذا البحث على المستوى العملي لانشغالات المتقاضين، فبدون شك أن رقابة القضاة على تلك الحرية التي تتمتع بها الإدارة لتختار وقت ووسيلة تدخلها يمثل ضماناً أساسية لحرية الأفراد ومراكزهم القانونية؛ إذ كلما راقب القضاء الإدارة في استخدام سلطتها كلما أمن الأفراد تعسفها.

المنهجية:

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي

التوصيات:

دعوة القضاء السعودي إلى الابتعاد عن تقييد نفسه بإدراج رقابة السلطة التقديرية ضمن رقابة المشروعية، بحجة أن القاضي الإداري لا يستطيع الغوص في مجال الملاءمة؛ لأن ذلك يعد عملاً لا أساس له مادام المشرع لا يمنعه من ممارسة هذه السلطة.

إعداد الباحث: سعد حاضر خليف الشمري

تحت إشراف الأستاذ الدكتور: حسام مرسي

2023-1444

المراجع (عينه):

- عمار بوضياف ، الوجيز في القانون الإداري. دار ربحانة، الجزائر، ٢٠٠٧.

- القرار الإداري. جسر للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠٠٧.